



PROVISIONAL  
A/38/PV.82  
13 December 1983  
ARABIC



الأمم المتحدة  
الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والثمانين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الاثنين ، ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ، الساعة ١٠ / ٣٠

الرئيس : السيد إيويكا (بنما)

قضية فلسطين [ ٣٣ ] (تابع) :

( أ ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ؛

( ب ) تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ؛

( ج ) تقرير المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ؛

( د ) تقرير الأمين العام ؛

( هـ ) مشاريع القرار .

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة [ ١٠ ]

تقرير محكمة العدل الدولية [ ١٣ ]

.. / ..

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

room DC2-0750,2 United Nations Plaza

من المحضر . مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة

- التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية [ ٢٤ ] :
- ( أ ) تقرير الأمين العام ؛
  - ( ب ) مشروع القرار .

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٠٠البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)قضية فلسطين

- ( أ ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف  
(A/38/35)؛
- ( ب ) تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين (A/38/46)؛
- ( ج ) تقرير المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين (A/CONF.114/42)؛
- ( د ) تقرير الأمين العام (A/38/458-S/16015)؛
- ( هـ ) مشاريع القرارات ( A/38/L.36 الى A/38/L.40 ) .

السيد بينغومي (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد درس وفدى بتان كبير تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الوارد في الوثيقة A/38/35 وغير ذلك من الوثائق المتصلة بهذا البند . وأود أن أشيد بالسفير السنغالي ماساما سارى ، رئيس اللجنة ، وأعضائها اشادة استحقتها عن جدارة للجهود التي بذلوها بلا كلل بهدف إعادة اقرار حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف . لأكثر من ٣٦ سنة واصلت الجمعية العامة بحث قضية فلسطين ، واتخذت العديد من القرارات التي تدعو الى إعادة حقوق الفلسطينيين الثابتة . وندت جهود كبيرة لايجاد حل سلمي للنزاع في الشرق الأوسط الذى تشكل قضية فلسطين لبّسه .

ولم تنجح كل تلك الجهود بسبب التعنت الاسرائيلي .  
 ان القرار ١٨١ ( د - ٢ ) لعام ١٩٤٧ الذي تستمد اسرائيل وجودها  
 منه اقتضى انشاء دولة عربية فلسطينية . وطلبت الأمم المتحدة من اسرائيل كشرط  
 لانشاءها ان توافق على خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين ، بيد ان اسرائيل منذ  
 انشاءها عمدت الى الاخلال بالتعهدات التي قطعتها على نفسها بمحض حريتها .  
 ومنذ ذلك الحين ، انتهجت اسرائيل سياسة التوسع والعدوان على الدول العربية  
 المجاورة ، وشنت حملة لتصفية الشعب الفلسطيني وقضيته . وقد وضع المخطط الاسرائيلي  
 لابتلاع جميع الاراضي المخصصة للفلسطينيين في خطة التقسيم التي وضعتها الأمم  
 المتحدة .

ومنذ غزت اسرائيل لبنان في العام الماضي ، ما فتئت الحالة في الشرق  
 الأوسط والاراضي العربية المحتلة متوترة ومضطربة . وقد استغلت اسرائيل انشغال  
 المجتمع الدولي بالاحداث الجارية في لبنان وشرعت في اتخاذ تدابير تهدف الى ضم  
 الاراضي . وتزايد نطاق وعمق انتهاكات السلطات المحتلة لحقوق الانسان . واصبحت  
 هناك مقاومة تؤدي بدورها الى المزيد من التدابير القمعية .

وقد شنت اسرائيل جهدا شاملا لطمس الطابع العربي للأراضي ، وعن طريق  
 الطرد والابعاد وغير ذلك من التدابير القمعية برغم السكان العرب الاصليون على التخلي  
 عن اراضيهم التي تصادرا اثر ذلك وتستخدم في بناء مستوطنات اسرائيلية ضخمة .  
 ولا يحاول القادة الاسرائيليون اخفاء خططهم الرامية الى زيادة عدد المستوطنين  
 الاسرائيليين في الاراضي العربية المحتلة . فبحلول نهاية ١٩٨٢ بلغ عدد المستوطنين  
 . . . . ١٤٠ نسمة . ووفقا للخطة الحالية سيزداد عدد سكان المستوطنات الاسرائيلية  
 الى . . . . ٤٠٠ نسمة في خمس سنوات والى ١٤ مليون نسمة مع نهاية هذا القرن .  
 وذلك يوضح بجلاء عزم اسرائيل على ضم الاراضي الفلسطينية .

ان العبرة المستفادة من الخزوا الاسرائيلي للبنان هي انه لا يمكن المقسوة الغاشمة ان تخمد روح الحرية التي تلهم الفلسطينيين في كفاحهم من أجل حقوقهم غير القابلة للتصرف . وبالرغم من الهجمة الاسرائيلية الشرسة التي كانت تستهدف حلالا نهائيا للفلسطينيين وقضيتهم ما زال الكفاح الذي تتزعمه منظمة التحرير الفلسطينية وتدعمه جميع الدول المحبة للسلام مستمرا بلا هوادة .

في الماضي كانت اسرائيل تتظاهر انها تتمسك بالاراضي العربية لاغراض المساومة . وتدعي انها ستكون مستعدة لاعادة الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة في سياق تسوية شاملة مقابل الاعتراف والسلم الحقيقي . ومن الواضح ان ضم القدس ومرتفعات الجولان وسياسة الاستيطان الحالية في الضفة الغربية وغزة ، كل ذلك اباط اللثام عن مخططات اسرائيل الحقيقية . ويبدو ان التسوية الوحيدة التي تنشدها اسرائيل هي تلك التي تتيح لاسرائيل تملك الاراضي التي اغتصبتها بصورة غير مشروعة . ولا يمكن للمجتمع الدولي بعد الان ان ينخدع بادعاءات اسرائيل بانها تريد السلم .

اننا نجتمع في اعقاب مؤتمر هام جدا في تاريخ الكفاح الفلسطيني . ففي ايلول / سبتمبر الماضي ، أتاح المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين فرصة قيمة للمجتمع الدولي لبحث جميع جوانب المشكلة . وقد نجح المؤتمر في اذكاء الوعي الدولي بمحنة الفلسطينيين وقضيتهم العادلة ، ونجح في ابقاء المسألة في طليعة جدول الأعمال الدولي . ويشكل اعلان جنيف بشأن فلسطين وبرنامج العمل اللذان اعتمدا بالاجماع علامة هامة من علامات الطريق . ويعتبران رسالة لاسرائيل ومؤيديها بأن المجتمع الدولي لن يقرا هدارها لحقوق الفلسطينيين .

ويعتبر المقرر الرئيسي في الاعلان هو ذلك الذي يتعلق بالدعوة الى عقد مؤتمر دولي معني بالسلم في الشرق الأوسط تشترك فيه جميع الاطراف المعنية بما فيها

منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة . ونؤمن ان هذه خطوة ايجابية .  
وينبغي ان نعزز الزخم الذي ولّده المؤتمر لاجراز مزيد من التقدم .  
لقد اثبتت البلدان العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، باعتمادها مقترحات  
فاس ، شجاعتها واستعدادها لمعالجة مشاغل اسرائيل الحقيقية . وبالمثل ، فان  
القادة العالميين طرحوا مقترحات للتسوية السلمية . ومما يبعث على الأسف العميق  
ان رد اسرائيل على مختلف المقترحات كان سلبيا واستفزازيا . ونعقد ان المؤتمر  
الذي دعا الاعلان الى عقده يتيح فرصة طيبة لاجاد سلم باق وعادل .  
لقد تمسكت اوغندا دائما بأن هناك عناصر اساسية لا بد ان تتضمنها  
اية تسوية ، وتلك العناصر هي : انسحاب اسرائيل من اراض عربية محتلة ،  
وحق اللاجئين في العودة الى وطنهم ، وممارسة الفلسطينيين لحقوقهم في تقرير  
المصير في وطن خاص بهم .

ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الفلسطيني .  
وبما ان رد حقوق الفلسطينيين اليهم هو جوهر أمة تسوية في الشرق الاوسط ، يتبع من  
ذلك أن منظمة التحرير الفلسطينية يجب ان تشارك في جميع المفاوضات المتعلقة بتسوية  
سلمية . واولئك الذين يعتقدون انه من الممكن تحقيق تسوية دون مشاركة منظمة  
التحرير الفلسطينية يخللون انفسهم .

والى أن ترد الى الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة ، يتوجب على المجتمع  
الدولي أن يوقف وقوع المزيد من الانتهاكات لتلك الحقوق . ويتضمن برنامج العمل  
الذي اعتمده مؤتمر جنيف المعني بقضية فلسطين تدابير ينبغي للدول الأعضاء ، فرأدى  
وجماعة ، ان تنفذها .

وفي الختام ، اؤكد من جديد تضامن اوغندا مع منظمة التحرير الفلسطينية  
وتأييدها لها في كفاحها العادل .

السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية)

عن الانكليزية) : لقد اصبح بند قضية فلسطين جزءاً من الاعمال اليومية للأمم المتحدة ،  
لأن الامم المتحدة قامت تحت التأثير الاجرامي لبعض الدول الامبريالية ، بتنفيذ  
مؤامرة موجهة ضد العالم الاسلامي بأكمله فاعتمدت بجهل القرار ١٨١ (د - ٢) في  
سنة ١٩٤٧ . ومنذ ذلك الخطأ الذي لا يغتفر ، ولأن الهيئة الدولية تفتقر الى الحد  
الادنى من الحكمة الضرورية للاعتذار للشعب المسلم في العالم عن ذلك الخطأ  
الفاحش ، فانها ظلت تكذب لنفسها على اساس ذلك القرار الذي يعتبر خطيئة سجلا  
تاريخيا حافلا بالخطايا .

وفي الايام الفائتة عندما كان الاستعمار البريطاني والصهيونية العالمية  
ينتشران في جميع الاتجاهات ، خلف اتحادهما المشؤوم منكود الطالع ورام ، بين جملة  
امور ، طفلين غير شرعيين ، واحدا في الشرق الاوسط والآخر في الجزء الجنوبي من  
افريقيا . وما زالت العقول الساذجة المحملة بالخطايا التي زورت شهادتي ميــــلاد

دوليتين لهذين الكيانين تتصور ان خطاياها ستغفر لها ، وأن طفليها غير الشرعيين يستطيعان ان يعيشا حياة سعيدة في حجر شعوب أخرى . لكن هذا كله غير صحيح . وكما تحكي بعض الاساطير ، عندما ينمو مثل اولئك الاطفال ، وتظهر لهم اسنان ، يأخذون في التهام اجساد من يكونون قد وضعوا في حجرهم وبالتدريج يلتهمون المحيطين بهم ايضا حتى يقضون في النهاية على جميع الكائنات الحية في القارة كلها ، ثم يحولون العالم كله الى صحراء مليئة بالعظام . وتؤكد تجربتنا خلال السنوات الاربعين الماضية صدق ما قالته هذه الاسطورة القديمة . واني على ثقة من انكم ، سيدي الرئيس ، واحداث صبرا وشاتيلا مازالت ماثلة في الازهان ، تتفقون مع تلك الاسطورة .

لقد أقرت اللجنة الثالثة لتوها مشروع قرار يقضي بالقضاء على الدعارة . ويبدو اننا بحاجة ماسة الى قرار آخر لارغام الذين ينجبون اطفالا غير شرعيين بأن يأخذوا اطفالهم غير الشرعيين الى ديارهم ولا يتركوهم في الاجزاء الجنوبية لافريقيا ، او في شبه الجزيرة العربية ، ولا حتى في مقر الأمم المتحدة . سيدخل ذلك القرار قريبا ، بمشيئة الله ، حيز التنفيذ .

لكن المشكلة هي ان الامم المتحدة هي جهاز علماني وبوصفها كذلك فانها مبرمجة كي لا تميز على الاطلاق بين ما هو مشروع وما هو غير مشروع ، او بين القذر والنظيف . ولذلك فانها لا تخجل من السماح لشخص ولد في ايرلندا ، ويتحدث بلهجة ايرلندية جميلة ، بالاشارة الى نفسه في هذه الجمعية بوصفه رئيسا لدولة موهومة .

هذه نكتة ليست مضحكة على الاطلاق . فممارسة تزيف الدول والرؤساء يجب أن تتوقف ، ويجب تصحيح اخطاء الماضي . فوجود دولة فلسطين سابق على وجود الولايات المتحدة بعدة قرون . والذين يتخيلون ان بوسعهم تدوير فلسطين بالأعيب دبلوماسية ماكرة في ناد دولي حديث الانشاء ، أو بنشر المزيد من عملاء الصهيونية من



مختلف اجزاء العالم في فلسطين ، مخطئون ، وعلى الرغم من الاصرار العنيد على الحفاظ على هذا الكيان المشؤوم منكود الطالع الذي ازدرعته الدول الاستعمارية في فلسطين ، والذي يعيش الان ، بفضل بعض اعتبارات الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة ، تحت جناح الولايات المتحدة ، لن يعيش طويلا . وكل الايرلنديين والبريطانيين والامريكيين والفرنسيين وغيرهم من العملاء الذين اتوا لنهب مسلمي الشرق الاوسط سوف يساقون قريبا جدا عودا الى بلادهم الاصلية .

ويقال احيانا ، بجهل طبعا ، انه لو قبل العرب القرار ١٨١ ( د - ٢ ) لكان النزاع قد حسم وفي احيان اخرى ، توضع مخططات ومؤامرات بغية ذبح شعب فلسطين بخنجر التعايش السلمي ، ويتبرع آخرون - من الخارج بالطبع - بملاحظات ليست بأحد حاجة اليها حول الحاجة الى اجراء مفاوضات مباشرة بين " جميع الأطراف المعنية " . وبالطبع ، لا يدخل الفلسطينيون ضمن " جميع الاطراف " . فالعدو والعنصرى ، الذى يعيش على دماء الابرياء من الاطفال والنساء الفلسطينيين ، يدعو الدول العربية للدخول في مفاوضات سلمية وكأن مصير الامة الاسلامية في فلسطين يمكن ان تقرره حفنة من العملاء الذين لا يمكنهم ان يمسكوا حتى زمام امورهم الخاصة .

فأولا ، يجب على الهيئة الدولية ان تدرك بشكل نهائي ان القرار ١٨١ ( د - ٢ ) هو المشكلة وليس الحل ، وان التعايش السلمي مع العدو ان مستحيل وخطأ اخلاقي . والشرفاء من الناس لا يوصون به ولا يقبلونه .

ثانياً ، ان احتلال فلسطين ليس مشكلة لغوية . فلا هو عربي ولا هو متعلق باللغة العربية . بل هو مشكلة اسلامية ، وتبعاً لذلك فانه يعني جميع المسلمين . والعدو والعنصرى ، الذى حاول دوماً أن يعرّب المشكلة ويستدرج أنظمة الحكم العربية الى مائدة المفاوضات ، مافقاً يعتمد بطريقة شيطانية على الهوية العرقية للقومية العربية بغية تجميع الطابع الاسلامي الحقيقي للمسألة .

لكن القومية سكين أصدأ من أن تقسم العالم الاسلامي بعد اليوم . ان صحوة الوعي الاسلامي في جميع أنحاء العالم الاسلامي تزيل كل الاختلافات الموهومة وتعيد الوحدة والتضامن الى الأمة بكاملها .

وليس هناك ما يبعث على السرور في ذلك الصدد أكثر من العدد الكبير ممن الخطب التي تبدأ في هذا المحفل ، معبد الكفر ، بسم الله الرحمن الرحيم ، شوكة في جنب أعداء الاسلام . وسيسمع أعداء الاسلام قريباً صيحات الله اكبر الراعدة من الجبهة الاسلامية الموحدة وسيفرون من أرض فلسطين المقدسة ويولهم بين أرجلهم وان ذاك فقط سيصل البند المتعلق بفلسطين الى نهايته .

ان قرارات الأمم المتحدة لن تحرر أى أرض . فالعدو والصهيوني ذاته - الذى يدين بوجوده لهذه الجمعية ولقرارات الأمم المتحدة - لا يقيم لها وزناً . وأود أن أوجه الكلام الى اشقائي المسلمين الذين يفترض فيهم أنهم يمثلون العالم الاسلامي في هذه الجمعية وأتلو الآيات التالية من القرآن الكريم :

" ومن يَعْشُرْ عن ذكرِ الرحمن يُقَيِّضْ له شيطاناً فهو له قرين " . ( سورة

الزخرف - آية ٣٦ )

ان قاعدة الاجريالية التي اختلفت لنفسها هوية الدولة هي الشيطان ذاته الذى اقام نفسه في أرضنا المقدسة فقط لان أمة الاسلام غفلت عن ذكر الله . وان كنا قد لزمنا الصمت تجاه احتلال فلسطين فذلك لأننا فقدنا الوعي بمفردى القول الكريم :

" سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير " . ( سورة الاسراء - آية ١ )  
ان الخروج عن الصراط المستقيم هو شركتنا الوحيدة والعودة الى مبادئ الاسلام ،  
أشقائي وشقيقاتي ، هي حلنا الأوحد . والنهج القرآني في هذا الصدد واضح للغاية :  
" محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعوا سجداً  
يتغنون فضلا من الله ورضوانا سيماهم في وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم  
في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه  
يُعجب الزراع ليفيظ بهم الكفار وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة  
وأجرا عظيما " . ( سورة الفتح ، آية ٢٩ )

ينبغي أن يصبح المسلمون أمة واحدة ومجتمعاً متماسكاً متحداً وكيانا محصنا :  
" ان الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص " . ( سورة  
الصف ، آية ٤ )

والكيان الصلب الذي يعنيه القرآن الكريم يختلف قليلا عن ارسال رسائل بمناسبة  
اليوم الدولي للتضامن مع شعب فلسطين . ويذكر الأعضاء أن عددا كبيرا من رؤساء الدول  
والحكومات بعث برسائل مشجعة . وقد سرني أن أرى ذلك التأييد السياسي والمعنوي الكبير  
للغلسطينيين اشقائنا وشقيقاتنا ولكنني لم أكن سعيدا لرويتي بلدانا اسلامية تبعت برسائل  
تعني غمنا - بالرغم مما أعريت عنه من تضامن وتأييد - الانفصال والفرقة والاختلاف .  
تخيلوا ماذا سيكون معنى رسالة من فلسطيني يعيش في الكويت على سبيل المثال ،  
او رسالة تضامن من السيد فاروق قدومي الى السيد الطرزي . ومهما كان اعلان التضامن فسي  
مثل هذه الرسالة قويا فانه ، بالرغم من ذلك ، يعني قدرا من الازواج والفرقة بين مرسل  
الرسالة وستقبلها . ونظرا لأن رسالة البلدان الاسلامية أشارت الى انها لا تعتبر نفسها  
جزءا لا يتجزأ من كيان اجتماعي سياسي واحد فلسطين جزء منه ، فان تلك الرسائل - على  
الاقل فيما يخصني - تقل كثيرا عن وضع النزاهة التي يتطلبها الاسلام منا جميعا . فنحن  
ينبغي أن نكون بنيانا مرصوصا " ، وللأسف لم نصبح كذلك حتى الآن . وتفشي هذه الفرقة  
والاختلاف قد أفسح المجال أمام العدو الصهيوني العنصري ذاته لكي يتهاكى بدموع التماسيح  
على الشعب العربي الفلسطيني .

يجب أن نؤكد للمعتدين الازهابيين العنصريين ، الذين تتواجد في سجلهم الاجرامي الذي لا ينتهي حالات كثيرة من نوع مذابح صبرا وشاتيلا أن ما يدونه من ملاحظات مسمومة ساخرة مهينة يتظاهرون بأنها دعم " للعرب الفلسطينيين " سوف يرد عليها . ويحسن بالمفتصبين المجرمين أن يدركوا أنه في جبهتنا الاسلامية لا يوجد " فلسطينيون عرب " ، بل لدينا أمة فلسطين الاسلامية الكبيرة ، التي سيرفرف علمها قريباً على كل المنطقة المحتلة الآن . وفي سياق الأخوة الاسلامية لا تتجزأ البلدان الاسلامية ، وهي أجزاء لا تنفصل من كل يشكل كيانا سياسياً متكامل ، تتألف منه الأمة .

أيها الأخوة الأعزاء ، ينبغي أن تذكروا أيضاً أنكم وأنتم تقدمون رسالتكم في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، كان مسؤولو الولايات المتحدة يضعون اللمسات الأخيرة في استراتيجيتهم الجديدة للتحالف العسكري والتقني مع قاعدة الامبريالية التي أقيمت في فلسطين الحبيبة . ويوضح هذا التحالف الجديد أن العدد بالغ الضعف وأنه يرتعد رعباً إلى حد أن الولايات المتحدة اضطرت إلى المجاهرة علناً بتأييدها الكامل للصهاينة المعتدين ، بغض النظر عن الآثار الجانبية الاقتصادية والسياسية لتلك المجاهرة .

بعد أن تلقى العدو وصفة قوية من المسلمين في لبنان ، يوضح هذا التحالف أيضاً أن الاسلام والجبهة الاسلامية الموحدة هي التي تستطيع أن تحق الصهاينة أعداء البشرية . لذلك ، فلنتمسك بالاسلام ولن دعم جبهتنا الاسلامية كما يقول القرآن الكريم " ولا تفرقوا " (سورة آل عمران ، الآية ١٠٣) . ويجب أن تذكروا كل البلدان الاسلامية الآية الكريمة التي تقول :

" يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزوا ولعباً من الذين أتوا الكتاب من قبلكم والكفار أولياء واتقوا الله ان كنتم مؤمنين " . (سورة المائدة ، الآية ٥٧)

تذكروا النص في سورة المائدة :

" ومن يتولهم يئنكم فانه منهم ان الله لا يهدي القوم الظالمين " . (سورة

المائدة ، الآية ٥١)

ولكن هناك البعض الذين يحاولون انتحال الأعداء لمخالفة المعايير الاسلامية في سياستهم الخارجية . وكما يقول القرآن الكريم :

" فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبننا دائرة " . (سورة المائدة ، الآية ٥٢)

يمكنكم أن تروههم الآن يهرولون صوب الولايات المتحدة ، أو انجلترا أو فرنسا أو روسيا ، ونحو كل مركز من مراكز الكفر . لماذا ؟ لانهم لا يؤمنون بالله ، ولا يترددون في مصادقة أعداء الله . ولديهم الأعداء في ذلك انهم يريدون الميراج والسهواتندارد والاواكس وقدائف سكود والقروض وما الى ذلك . فهم يعتمدون تماما عليهم ويتخذونهم أولياء . ولهذا فهم منهم . لقد أمر الله كل البلدان الاسلامية في الآية التالية قاطلا :

" وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا " . (سورة النساء ، الآية ٧٥)

فالواجب الاسلامي محدد وواضح .

" فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ " . (سورة البقرة ، الآية ١٩٤)

وهذا يعني أن العدو والصهيوني قد احتل أراضيكم الاسلامية وطرد اخوانكم المسلمين بالقوة من أراضيهم . لقد قتلتم العدو داخل الأراضي المحتلة وخارجها لا مرة واحدة أو مرتين أو ثلاث ولكن بصورة مستمرة طوال ٤٠ سنة . انن فمن واجبنا أن نقاتله ، من أجل عودة اخواننا وأخواتنا الى أراضيهم ، ولكي نرفع علم فلسطين . عندئذ فقط نعود الى عطلنا في بنغلاديش وباكستان والبحرين وقطر وعمان . أما كيف نقاتل العدو ، فان القرآن الكريم واضح . كما يقول الله سبحانه وتعالى :

" وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ وَعَدُّوا لِلَّهِ  
وَعَدُّكُمْ وَآخِرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمْ ، اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِى  
سَبِيلِ اللَّهِ يُؤَفِّىْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ " . (سورة الأنفال ه الآية ٦٠ )

وهذا يعني تعبئة كل امكانياتكم ضد العدو ه وهذا يعني سحب كل أموالكم من بنوك  
الولايات المتحدة . ألا ترون أن التحالف العسكري والتقني بين الولايات المتحدة والنظام  
الذى يحتل القدس قد تجدد ؟ ذلك يعني اذن ه أن تخفضوا انتاج البترول - الان .  
الان بعد أن ذهب الشاه الامريكى الذى أحبط كل جهودكم فى الماضى وبعد أن أصبح  
اخوانكم فى ايران مستعدون للقتال معكم جنبا الى جنب ه ابدؤها الان .

دعونا نخفض انتاج النفط : ودعونا نحدّد علاقاتنا الاقتصادية مع جميع من يؤيدون عدونا المشترك . اين اخوتكم الاسلامية ؟  
لا خيار امام المسلمين الا الاسلام . عليهم ان يتمسكوا بالقواعد الاسلامية ، وعليهم ان يحلوا جميع مشاكلهم - بما في ذلك مشكلة احتلال فلسطين - بالرجوع الى الاسلام وعن طريق الاسلام وحده : والا فان حفنة من العملاء العنصريين والصهاينة ستجهز علينا . فنحن بدون الاسلام لا نساوي شيئا .

قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ .  
(سورة الأنعام ، الآية ٤٠ . ٤١)

فلنتذكر ان العدو الاسرائيلي لم يبدأ احتلاله من الامم المتحدة ، بل احتل ومن ثم حصل على اعتراف من هنا . لذلك علينا ان ندافع عن أرضنا في المنطقة أولا ، وبعدها نناضل سياسيا هنا . فلنوجد صفوفنا في الميدان وبعدها نعتمد القرارات . ان الوحدة في ميدان المعركة ، كما يعرف الاعضاء ، تعني العودة الى التوحيد بالله وحدة الذي لا شريك له . فلنطبق الميثاق الذي نستشهد منه لعرات عديدة كل يوم " وهكذا سيتكفل كفاحنا بالنصر " .

السيد حسن ( جيبوتي ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : لقد أسعد رئيس وفد بلادى للدورة الحالية للجمعية العامة ان قدم تهانیه اليكم في مناسبة سابقة ، سيدي ، لانتخابكم رئيسا لهذه الهيئة . واسمعوا لي ان اغتنم هذه الفرصة لأعبر لكم عن تقديرو وفد بلادى لكم على الطريقة المقتدرة التي تدبرون بها مداوات هذه الجمعية .  
منذ أربعة عقود تقريبا والقضية الفلسطينية تشكل مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي وقد أصبحت الباعث الرئيسي على التوترات وزعزعة الاستقرار والصراع في منطقة الشرق الاوسط واحتلت مكانا بارزا في جدول اعمال الدورات المتعاقبة للجمعية العامة والمحافل الدولية الاخرى ، وكان آخرها المؤتمر الدولي المعني بالقضية الفلسطينية الذي عقد في جنيف في شهر آب / اغسطس الماضي . كما انها أدت الى خمسة صراعات مدمرة منذ عام ١٩٤٨ ؛ استمرت عن موت ودمار ومهانة . وكانت تلك الصراعات تعرض السلم والأمن الدوليين في كل مرة للخطر .

وبالتأكيد ، لم يكن في نية الامم المتحدة أن تجعل هذه المأساة تحل بالشروط الاوسط عندما اعتمدت قرارها ١٨١ ( د - ٢ ) بشأن تقسيم فلسطين واقامة دولة يهودية واخرى عربية فلسطينية . ولم يكن ايضا في نية الامم المتحدة بالطبع ان ترفع الظلم الذي حل بالشعب اليهودي عن طريق ارتكاب ظلم آخر بحق الشعب الفلسطيني الذي لم يكن مسؤولا بصورة مباشرة أو غير مباشرة عما حل باليهود خلال الحرب العالمية الثانية . ولم تكن رغبة المجتمع الدولي أن يرى الشعب الفلسطيني يجبر على أن يبني منفيا نفيًا دائما من أرض أجداده أو يعيثر في ظل احتلال يمارس القمع تجاهه .

لم يشكك أحد في الدوافع النبيلة التي استرشد بها أعضاء الامم المتحدة عندما اعتمدوا ذلك القرار . بيد أن ما نريد أن نذكرهم به الان هو أنه بسبب اساءة استخدام الصهاينة لذلك القرار وولعهم بالعدوان أصبح وجود الشعب الفلسطيني معرضا للخطر . ان المأساة التي حلت بالفلسطينيين معروفة جيدا ؛ وهي قصة ظلمت تتردد باستمرار على مدى ال ٣٥ سنة الماضية . لذلك لا حاجة بي للخوض في تفاصيلها الرهيبة . وبيت القصيد هنا هو ما اذا كانت الامم المتحدة ستعمل على تنفيذ قراراتها ؛ وما اذا كانت الدول الاعضاء ستفي بالتزاماتها وتضطلع بمسئوليتها الاخلاقية .

تتمثل العقبة الرئيسية التي تعترض طريق الحل السياسي السلمي للقضية الفلسطينية في العقلية التي يتصف بها أنصار الصهيونية الذين شرعوا في تنفيذ مشروعهم الخبيث بتصور مسبق لهدف جغرافي وسياسي لاحتراز "منطقة حيوية" . وهذا يتضمن ، بحكم الواقع ، انكار حق السكان الذين يعيشون داخل الحدود الجغرافية لتلك المنطقة .

ولا عجب ان ان الصهاينة ابتداءً من اللحظة التي قرروا فيها الاستيلاء على فلسطين أخذوا يشوهون ويزورون كل شيء . فاعتبروا فلسطين منطقة بغير سكان أو أنها كانت مسكونة بأناس هم اساسا من البدو والرحل الذين لا تتوافر فيهم الصفات اللازمة التي تجعل منهم كيانا سياسيا . وحتى أولئك البدو والرحل اعتبروا مهاجرين من البلدان العربية المجاورة وبالتالي لا حقوق لهم في فلسطين . وعلى الرغم من ان العرب الفلسطينيين



كانوا يشكلون نسبة ٩٩ في المائة من السكان اَبان الانتداب على فلسطين فانهم كان يشار اليهم بأنهم " السكان غير اليهود " ، وهذا تشويه صفيق لحقائق معروفة جيدا قصد به الحط من مكانة الفلسطينيين العرب الى وضع لا يشكلون فيه أى كيان .

ولقد شرعت اسرائيل منذ لحظة انشائها في شن حملة ارهابية لتصفية الشعب الفلسطيني . وتقوم اسما دير ياسين وكفر قاسم وصبرا وشتاتيل شاعدا على طبيعة العمل الذى يدور بغلد الصهاينة بشأن القضية الفلسطينية . وقد تواصلت الحروب المبيته عن طريق انتحال الحجج . ومنذ حرب عام ١٩٦٧ والظروف المعيشية للفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال تبعث على القلق العظيم . وقد قدمت التقارير السنوية للجنة العاصفة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة بيانا واضحا لما يجرى في تلك الاراضي . لكن الشعب الفلسطيني البطل بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ابدى تصميمه مستمرا على عدم الرضوخ لاملاء الارادة من جانب المعتدين الصهاينة .

وقد أصاب اسرائيل احباط من جراء اخفاقها في محاولاتها الرامية الى تصفية المقاومة الفلسطينية ؛ ومازال غزولبنان ومذبحة المدنيين الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشتاتيل من الاشياء الحية في اذهاننا . ومع ذلك فان المقاومة الفلسطينية ظلت اكثرتصميما من اى وقت مضى . واننا لعلى يقين من أن القيادة الفلسطينية سوف تغلب على الصعوبات الحالية كما فعلت في الماضي .

وعلى الرغم من العجرفة والفطرسة الاسرائيلية لم تدخر الدول المحبة للسلم وسعوا في البحث عن حل عادل ودائم للمشكلة الفلسطينية . وقد وضع مؤتمر القمة العربي الثاني عشر المعقود في فاس في ايلول / سبتمبر من العام الماضي في خطته من اجل السلم الخطوط التوجيهية السياسية التي توفر اساسا سليما لحل عادل ودائم للقضية الفلسطينية . كما قدم المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذى عقد في جنيف في شهر آب / اغسطس الماضي توصيات محددة وايجابية نأمل أن تقرها الجمعية العامة في دورتها الحالية .

ولا بدّ لأية مبادرة سلم في الشرق الاوسط أن تأخذ في الاعتبار ان السبب الرئيسي للتوتر والصراعات يكمن في القضية الفلسطينية ، وان اي حل سلمي يجب أن يرتكز على حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في العودة ، وحقه في تقرير المصير وحقه في اقامة دولته المستقلة في فلسطين . ولا بدّ لمبادرة السلام التي كمنه أن تأخذ في الاعتبار حق منظمة التحرير الفلسطينية ، مثل الشعب الفلسطيني ، في الاشتراك ، على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى ، في جميع الجهود والمبادرات والمؤتمرات بشأن مسألة الشرق الاوسط ، ويجب أن تبدأ عملية السلم نفسها بانسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من الأراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس .

السيد موشوتاس (قهرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان اول ما يخطر  
ببالنا عندما نهت البند المعنون " قضية فلسطين " هو استمرار الظلم الفادح الذي يقترف  
في حق شعب أبي مجاور لنا تاريخيا ، وهو ظلم ادانه المجتمع الدولي مرارا وتكرارا بسبب  
المعاناة البالغة التي الحقت بالملايين من الابرياء ، وسبب المبادئ السامية الداخلة في  
المشكلة .

وقد ظلت مشكلة فلسطين واحدة من الشواغل العاجلة والاساسية للامم المتحدة  
منذ انشاء المنظمة لانها تشكل تهديدا خطيرا للمسلم والامن الدوليين ، ولانها مسألة  
تتعلق بالعدل والحرية بالاضافة الى القيم الاخلاقية ، التي لا يمكن للمجتمع العالمي  
ان يتجاهلها .

وطى الرغم من ذلك ، فاننا اليوم ، بعد ستة وثلاثين عاما من تناول الامم المتحدة  
للمشكلة ، وبعد عقود من بحثها واعتماد القرارات بشأنها لسنا بأقرب الى الحل مما كنا  
عليه فيما سبق . كما ان معاناة الشعب الفلسطيني ليست باقل مما كانت عليه . فمعظم  
افراد ذلك الشعب يعيشون الان في المنفى ، مبعثرين في ارجاء العالم كلاجئين ،  
او يعيشون في ظل الاحتلال الاسرائيلي . ومنذ عام تقريبا ، شهد المجتمع الدولي بفرع  
الهجوم الوحشي الذي شنته اسرائيل على لبنان ، ومذابح مخيبي اللاجئين الفلسطينيين  
في صبرا وشاتيلا . وقد صدمت تلك الاحداث المأساوية العالم وسلطت الضوء على محنة  
الشعب الفلسطيني ، والحاجة الملحة للتوصل الى حل دائم وعادل لقضية فلسطين .

لقد طالب المجتمع الدولي مرارا وتكرارا بسلم دائم وعادل وشامل في الشرق  
الوسط . لكن ذلك السلم لا يمكن ارسائه بغير الانسحاب الاسرائيلي الكامل غير المشروط  
من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . وعلاوة  
على ذلك ، من الضرورة المطلقة تحقيق حل عادل لمشكلة فلسطين ، على اساس نيل  
الفلسطينيين لحقوقهم غير القابلة للتصرف وممارستهم اياها في فلسطين ، بما في ذلك  
الحق في العودة والحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي ، والحق في السيادة

والاستقلال الوطنيين ، بما في ذلك الحق في انشاء الدولة الفلسطينية المستقلة في وطنهم فلسطين .

لقد كان ذلك دوماً موقف حركة عدم الانحياز ، الذي تشاطر فيه حكومة جمهورية قبرص بشكل كامل وهي التي لم تدخر وسعاً في تقديم كل دعم ممكن الى شعب فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية ، مثله الشرعي والوحيد .

ان قبرص ، البلد الذي وقع ضحية عدوان خارجي واحتلال عسكري ، والبلد الذي انتزع ثلث سكانه من ارض اسلافهم ومن بيوتهم ليعيشوا كلاجئين في وطنهم ، قد ايدت دوماً ، وبصورة مستمرة القضية العادلة للشعب الفلسطيني الشقيق .

وفي العام الماضي ، استضافت قبرص ، في شهر تموز/يوليه ١٩٨٢ ، الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق التابع لحركة عدم الانحياز المعني بفلسطين ، واشتركت في اعمال اللجنة الوزارية المعنية بفلسطين المكونة من ثمانية اعضاء والتي انشأها المكتب. وبالإضافة الى ذلك ، اشتركت قبرص ، بشكل بناء ، بوصفها عضواً في لجنة الامم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، في جميع الجهود الرامية الى تدعيم القضية الفلسطينية .

وما يؤسف له انه بالرغم من ان الاغلبية الساحقة من المجتمع الدولي تسلم بخطورة مشكلة فلسطين ، وبالرغم من ان القرارات المتعلقة بهذه المسألة تعتمد عموماً على الاغلبية الساحقة ايضاً ، فاننا لم نحرز اي تقدم يذكر في حل تلك المشكلة .

وفي ضوء هذه الحقائق المحزنة ، طالب مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في نيودلهي في الفترة من ٧ الى ١٢ اذار/مارس بأن :

" يباشر مجلس الامن التابع للامم المتحدة سلطاته المخولة له بغية فرض العقوبات المناسبة على اسرائيل على النحو المبين في ميثاق الامم المتحدة ، حتى تنسحب اسرائيل من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة

وتزيل جميع المستوطنات الاسرائيلية المقامة في هذه الاراضي ، وتمثل امثالا تاما لقرارات مجلس الامن ذات الصلة " ( A/38/132 ، ص ٣٣ )  
ومنذ عام ١٩٧٤ ، عندما اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٢٣٦ (د-٢٩) الذي اكدت فيه من جديد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في فلسطين ، بما في ذلك الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي ، والحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين ، وحق الفلسطينيين ، غير القابل للتصرف ، في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم . اتخذ العديد من القرارات الاخرى الهادفة الى تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للمشكلة .

وفي عام ١٩٧٥ ، طالبت الجمعية العامة في قرارها ٣٣٧٥ (د-٣٠) بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية ، للمشاركة في جميع الجهود السلمية تحت رعاية الامم المتحدة على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى . وفي نفس العام ايضا ، وبغية ضمان تنفيذ توصياتها ، انشأت الجمعية العامة بموجب القرار ٣٣٧٦ (د-٣٠) ، اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ويرغب وفد بلادي في ان يعرب عن ارتياحه ازاء الاسلوب الذي تقوم به اللجنة بتنفيذ ولايتها وتقديره العميق لهيئة مكتبها لاسيما رئيسها ، السفير ماسامبا ساري ، مثل السنغال ، لتفانيه وجهوده الدؤوبه في الاضطلاع بمهامه الضخمة .

ويمثل المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، الذي انعقد في مكتب الامم المتحدة في جنيف في الفترة من ٢٩ اب/اغسطس الى ٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، وعطت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف كجهاز تحضيرى له اخر ما قام به المجتمع الدولي من جهود جماهيه دعما للقضية الفلسطينية . وقد اكد الاعلان الذي اعتمده المؤتمر من جديد ان ايجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين هو العنصر الحاسم في اية تسوية سياسية شاملة وعادلة ودائمة في الشرق الاوسط . وتتضمن المبادئ التوجيهية التي اعتمدت لجهود دولي متضافر يهدف الى حل قضية فلسطين الامور التالية :

اولا ، نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف ، بما فيها الحق في العودة والحق في تقرير المصير والحق في انشاء دولته المستقلة الخاصة به في فلسطين .

ثانيا ، حق منظمة التحرير الفلسطينية ، مثل الشعب الفلسطيني ، في الاشتراك على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى في جميع الجهود والمداورات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الاوسط .

ثالثا ، ضرورة انهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ، وفقا لبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة ، وبالتالي ، ضرورة تأمين الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس .

رابعا ، ضرورة معارضة ورفض السياسات والممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة بما فيها القدس ، واي وضع من اوضاع الامر الواقع اوجدته اسرائيل بما يتنافى مع القانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة ، وخاصة اقامة المستوطنات لان تلك السياسات والممارسات تشكل عقبات رئيسية في طريق تحقيق السلم في الشرق الاوسط

خاصا ، ضرورة التأكيد من جديد بأن جميع الاحراءات والتدابير التشريعية—  
والادارية التي اتخذتها اسرائيل ، سلطة الاحتلال ، والتي غيرت أو قصد بها أن تفسّر  
طابع مدينة القدس الشريف ومركزها ، بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات الواقعة  
فيها ، وبصورة خاصة ما يسمى " بالقانون الأساسي " بشأن القدس ، وكذلك اعلان القدس  
عاصمة لاسرائيل اجراءات وتدابير لاغية وباطلة .

سادسا ، حق جميع الدول في المنطقة في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها  
دوليا ، مع توفير العدالة والأمن لجميع الشعوب ، وهو ما لن يتأتى الا بالاعتراف للشعب  
الفالسطيني بحقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف وبنهاه لها كشرط لا غني عنه ، كما هو مبين  
في المبدأ التوجيهي الأول الذي أشرت اليه ،

ويرأى المؤتمر أن انشاء دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين عنصر أساسي في تحقيق  
حل شامل وعادل ودائم للنزاع العربي الاسرائيلي ،

وستواصل جمهورية قهرص ، حكومة وشعبا ، تقديم دعائها الكامل لهذا الجهاد  
التوجيهية والمقضية العادلة للشعب الفلسطيني والشعب العربية الي أن تنسحب اسرائيل  
دون شرط من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، والسعي أن  
تعاد مدينة القدس الشريف الي السيادة العربية ، ويتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة  
حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني في وطنه فلسطين .

البرلين (ترجمة شفوية عن الاسبانية) ؛ وفقا للقرار ٤٧٧ (د-٥) أعطي

الكلمة الآن لمراقب جامعة الدول العربية .

السيد الفيرا (جامعة الدول العربية) ؛ الآن وقد اقتريت مناقشاتكم عن

قضية فلسطين في هذه الدورة من نهايتها ، اسمحوا لي في هذه المناسبة أن أتوجه بالشكر  
والتقدير ، باسم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، لكم وللسادة الأعضاء الذين  
اختاروا الوقوف الي جانب العدل والإنصاف ، في قضية لا أبالغ ان قلت أنها أحد وأعقد  
مشاكل العصر ، بل هي مأساة القرن العشرين التي ورثتها المنظمة الدولية منذ انشائها .

واسمحوا لي أيضا أن أضع أمامكم بعض النقاط التي أثارتها في نفسي ذكريات المناقشات التي عشتها في هذه القاعة حول تلك القضية عبر سنوات طوال ، سنة تلو الأخرى ، نقاط استخلص منها النتائج التي لفتنا إليها د روس التاريخ الطويل لهذه القضية .

وأول هذه النقاط أن قضية فلسطين هي القضية المحورية في كل ما يدور في منطقة الشرق الأوسط من توترات وصراعات دامية منذ عقود عديدة . فهما تشعبت المشاكل فسي هذه المنطقة ، وهما تفرعت جوانبها ، وهما تورطت فيها قوى وأطراف متعددة ، وهما حاول البعض اغراقها في ضباب كثيف من التعميمات أو تشتيت الجهود في مسائل هامشية ، فان لب كل هذه المشاكل والمسائل وجوهرها هو قضية فلسطين ، قضية هذا الشعب المناضل ، الذي يسعى بكل الوسائل التي تكفلها الشرعية الدولية ليمارس حقوقه الوطنية الثابتة ، وهي حقه في العودة الى وطنه ، وحقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة ذات السيادة على أرض وطنه فلسطين ، مثله في ذلك مثل سائر الشعوب التي كافحت الاستعمار ونالت حقها في تقرير المصير .

ثانيا ، ان كل الجهود والمحاولات التي بذلتها أو تبذلها القوى الصهيونية ، سواء قبل انشاء اسرائيل أو بعد ذلك وحتى اليوم ، لطمس الشخصية القومية للشعب الفلسطيني . ولطمس انتمائه لأرضه ووطنه وأمه العربية وانكار حقوقه ، لم تستطع أن تحدد من صموده أو تقضي على ارادته وعلى آماله في الحياة الحرة الكريمة . فجميع الممارسات الاسرائيلية التي يحفل بها تقرير اللجنة المعنية بالتحقيق في هذه الممارسات التي تمهد الى تغيير المركز القانوني أو الطبيعة الجغرافية أو التكوين الديموغرافي للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، تستهدف جميعها في النهاية تحقيق الأهداف الصهيونية التوسعية في المنطقة ، أو "اسرائيل الكبرى" ، ومن ثم فرض نوع من السلام الذي تريده ، والذي يقضي على الحقوق الثابتة المشروعة للشعب الفلسطيني ، ويقضي على أية امكانية لاحلال سلام عادل ودائم وشامل في منطقة الشرق الأوسط .

ان هذه السياسات والممارسات - رغم اشتداد عنفها وضراوتها - لم تستطع أن



تقضي على ارادة هذا الشعب ، أو على قدرته على المقاومة . فما زال هذا الشعب يضرب أروع الأمثلة في كفاحه وصموده من أجل الحفاظ على هويته الفلسطينية وتمسكه بحقه في تقرير المصير ، وتشهد المناطق المحتلة كل يوم نماذج عظيمة على هذا الصمود والتضحية .

ثالثا ، ان هذا الشعب الذي يبلغ تعداداه اليوم أربعة ملايين وستمائة ألف نسمة والذي تشير التقديرات الاحصائية الى أنه من المتوقع أن يصل تعداداه عام ٢٠٠٠ الى ستة ملايين وتسعمائة ألف نسمة كحد أدنى ، أو الى سبعة ملايين نسمة كحد أقصى ، هـذا الشعب ، رغم أهوال وصآسي التشتت ، ورغم ما يفرض عليه من تحديات ، له هيئته التي تمثله فمؤظمة التحرير الفلسطينية ، معثله الشرعي والوحيد ، جاءت تعبيرا عن ارادته المستقلة ، وهو ما فتى يعلن عن تمسكه بها وقيادتها الشرعية . كما أن له مؤسساته العامة والخاصة التي تؤدي وظائف سياسية وتعليمية وثقافية واجتماعية . وله كوادره العلمية والفنية التي تقود كفاحه في جميع المجالات ، وهي مقومات تؤكد بلا شك أن جذوة كفاحه ونضاله لم ولن تهدأ مهما كانت التحديات التي تفرض عليه حتى تتحقق آماله في الحرية والاستقلال .

رابعا ، ان استمرار اسرائيل ، ومن يؤيدون سياستها التوسعية ، في انكسار الحقوق الثابتة لهذا الشعب يزيد بلا شك في تفاقم حدة الصراع والتوتر في منطقة الشرق الأوسط ، الأمر الذي يشكل تهديدا للأمن والسلام في هذه المنطقة . وفي العالم . ولعل الأحداث التي شهدتها المنطقة مؤخرا خير دليل على ذلك . وفي المقابل ، فان نيسل الشعب الفلسطيني لحقوقه سيسهم اسهاما كبيرا في تحقيق السلام والاستقرار في هـذه المنطقة .

خامسا : ان أى تسوية لأوضاع المنطقة تتجاهل أو تنكر حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، ولا تشترك في اقرارها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على قدم المساواة مع الأطراف الاخرى لن تحقق السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة . وبالتالي لن تؤدي الى سلام حقيقي لكافة شعوبها ، يحظى فيه الجميع بالسلام والأمن والطمأنينة .

سادسا : ان اسرائيل قد أثبتت بما لا يدع أى مجال لشك - من خلال سجل أفعالها - أنها ليست دولة عضوا محبة للسلام . وانها لا تفي بالتزاماتها بموجب الميثاق . ولا بالتزاماتها وفقا لقرارات الأمم المتحدة . هذا فضلا عن مراوغاتها ورفضها المستمر الامتثال للقرارات الدولية التي أدانت مسلكها . فضلا عن تصاعد أعمال اسرائيل العنصرية وتهديدها لأمن وسيادة الدول المحيطة بها ، مما يقتضي اتخاذ تدابير فعالة لردعها بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ، وحث الولايات المتحدة الامريكية ، التي تمد لها يد العون العسكري والاقتصادى والسياسى ، على وقف هذه المساعدات . وقد تكون هذه الأمنية بعيدة المنال الآن ، اذ بينما تقوم اسرائيل بأعمالها العنصرية وتحدياتها المتكررة لقرارات الأمم المتحدة ، وبينما تتطلع الدول العربية الى الدول الكبرى ذات المسؤولية الخاصة لحفظ الأمن ، طلعت الولايات المتحدة الامريكية علينا باتفاقات جديدة مع اسرائيل تمثل منعرجا خطيرا في السياسة الامريكية بالشرق العربي ، فهي تضمن لاسرائيل دعما غير محدود في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية والعسكرية والسياسية . هذه الاتفاقات أعلنت في واشنطن اثر زيارة شامبر لها وتضمنت انشاء محور عسكرى امريكى اسرائيلى جديد . وقد أدلى السيد الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية بتصريح حول هذا الموضوع أكد فيه :

" ان هذه الاتفاقات الجديدة بما فيها القنبلة العنقودية وانشاء محور

عسكرى امريكى اسرائيلى تغمى الدليل لكل من يخالجه أدنى شك ، ان الادارة الامريكية لا تريد السلام في المنطقة ، بل تريد فقط أن تبقى اسرائيل قوة مسيطرة على المنطقة . وهذا المنعرج الجديد في السياسة الامريكية يكرس انحياز الحكومة الامريكية انحيازا كاملا الى جانب القوة الغاشمة المعتدية ، وسيفقد

الولايات المتحدة الدور الذي كانت تأمل الاضطلاع به كوسيط سلام  
وأمن في المنطقة " .

ان مثل هذه الاتفاقات والمعدات الفتاكة التي أشار إليها السيد الأمين العام  
والتي تعد لضرب منطقتنا ، انما تزرع فيها الحقد والمرارة والكراهية ، بدلا من زرع السلام  
والمودة والمحبة في قلوب الجميع ، ولا يمكن لأى عربي أن ينظر لها الا من زاوية كشف  
امركا عن نواياها الحقيقية ، فهي مشاركة لاسرائيل في عدوانها ، وفي جميع ما تقوم به  
من اعتداءات في المنطقة ، والولايات المتحدة الامريكية بمشاركتها هذه ، قد فقدت  
مصداقيتها ، ولم تعد أهلا لحمل مبادرات السلام والوساطة ، ولم تعد بعد ما التزمت  
به قدرة على تنفيذها .

وهذا المنعطف الخطير في السياسة الامريكية ، وهذه الأعمال الاستفزازية  
والعدوانية التي تقوم بها المقاتلات الامريكية في الأجواء العربية للمساهمة في حماية  
أهداف الغزو الاسرائيلي ، وتشجيع المزيد من توسع اسرائيل في الأراضي العربية ، وهذه  
الاتفاقات الاستراتيجية ، واللجنة العسكرية المشتركة المكلفة بالتخطيط لها وتنفيذها ،  
وهذا القول الصريح ان امريكا تعتمد على اسرائيل لضمان الاستقرار في المنطقة ولحماية  
المصالح الامريكية ، وهو ما قاله بالأمس المسؤول الامريكي ايجيل بيرجر ، أقول ان  
هذا لن يحقق الاستقرار ، بل المزيد من المضاعفات وسفك الدماء . وان دروس حرب فييت  
نام مازالت عالقة بأذهان الجميع . وعلى المنظمة الدولية الحيلولة بكل الوسائل المتوفرة  
لديها دون تكرار ذلك .

لا شك أن هذه الخلاصات والنتائج واضحة لكل مراقب ومتابع لأوضاع الشرق  
الأوسط . كما أن جميع القرارات المتعلقة بالقضية سواء تلك التي صدرت عن جمعيتكم  
الموقرة أو عن غيرها من الهيئات والمنظمات ، قد احتوت هذه الخلاصات والنتائج  
نفسها ، ومع ذلك فان هذه القرارات لم تر بعد طريقها الى التنفيذ لأسباب نعلمها  
جميعا . فضلا عن التعنت والصلف الاسرائيلي هناك كما ذكرت انحياز احدى القوى  
الكبرى التي تتحمل مسؤوليات كبيرة لحفظ السلم والأمن في العالم الى جانب المعتدى .

اننا اليوم أمام فرصة اخرى لاجلال السلم العادل والشامل والدائم في هذه المنطقة تؤمن من خلالها الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . فلقد أعطت الدول العربية ، بفضل ما توصلت اليه في قمة فاس من مقترحات بناءة ، دليلا جديدا للمجتمع الدولي على توجيهها الايجابي للمساهمة في تسوية القضية . كما أن اعلان جنيف بشأن فلسطين وبرنامج العمل الخاص بإعمال الحقوق الفلسطينية التي أقرها المؤتمر الدولي المعنوي بقضية فلسطين تعد حدثا كبيرا آخر في هذا الصدد .

ان المبادئ التوجيهية التي تضمنها هذا الاعلان والتي نالت دعم ومساندة الاسرة الدولية والتي تتفق مع مبادئ مشروع السلام العربي ، ينبغي أن تستخدم - كما جاء في الاعلان المشار اليه - كأساس لمجهود دولي متضافر ومتعاظم يهدف الى تسوية القضية ، وعلى مجلس الأمن الذي يتحمل المسؤولية الاولى في صون الأمن ، أن يقوم بدوره الفعال لتنفيذه .

وأود قبل أن أنهى كلمتي هذه أن أضع أمام السادة الأعضاء ما قاله حاييم وايزمان ، الذي أصبح أول رئيس لاسرائيل معارضا حق تقرير المصير ومؤيدا تقسيم فلسطين ، قال : " لا يجوز أن تحكم طائفة من قبل شعب آخر باسم حكم الأكثرية . هناك طائفة يهودية في فلسطين تعدادها ٧٠٠ ألف نسمة ، لها ديانتها ولها تقاليدها ولها تقدمها الاجتماعي المتميز ولها مدارسها وجامعاتها ولها منظماتها الخاصة المميزة . تواجه هذه الطائفة جماعة اخرى وصلت الى مستوى آخر من التطور فهي أكثر منها عددا ولا يوجد ما يجمعها بها . وعلى الجمعية العامة أن تقرر من الذي سيحكم هذه الطائفة ومن الذي سينظم حياتها" .

لقد أوصت الجمعية العامة باقامة دولة لهذه الأقلية اليهودية وباقامة دولة اخرى للأكثرية الفلسطينية في فلسطين . ولم تقم الدولة الفلسطينية واحتلت اسرائيل بقوة السلاح كامل التراب الفلسطيني ، وسمعت اسرائيل وقادة اسرائيل يقولون " لا " لدولة الأكثرية الفلسطينية . ثم تبين بعد ذلك أن كل مناورات اسرائيل منذ التسييم ما هي الا مرحلة للتشبث بكل التراب الفلسطيني ، ومن أجل ذلك قامت الحروب وحملات الاستيلاء على الأرض وهدم المساكن وطرد السكان وضم الاراضي واقامة المستوطنات على تراب الشعب الفلسطيني .

فهل للجمعية العامة التي أوصت بدولة للأقلية اليهودية ، وأخرى للأكثرية الفلسطينية ، أن تقف الآن وهي ترى قراراتها يضرب بها عرض الحائط ؟ أم أنه قد آن الأوان لها وللمجلس الأمن لوضع حد للصلف الاسرائيلي ، والتوسع وانكار حقوق الأكرية . وإذا كان واهزمان قد رفض الدولة العلمانية في فلسطين لأنها ، كما ادعى ، لا تحقق العدالة لـ ٧٠٠ ألف يهودي ، معظمهم وصلوا الى فلسطين بصورة غير مشروعة ، فهل تقبل الأسرة الدولية ، وهل تقبل الدول ذات المسؤولية الخاصة في مجلس الأمن أن يتعرض ملايين الفلسطينيين للاضطهاد والظلم والارهاب ؟

وهل يقبل مجلس الأمن عدم تحمل مسؤوليته الاولى في صون السلام والأمن الدوليين ؟ أم أنه قد آن الأوان كي يتحرك المجلس لتنفيذ القرارات ، ووضع برنامج العمل الذي أقر في جنيف موضع التنفيذ ؟

لا بد من اتخاذ مواقف صريحة لتطبيق هذا البرنامج ، والا سادت الفوضى في المنطقة ، وغرس المزيد من الحقد والكراهية ، وقيت المنطقة معرضة لهزات تبعث على عدم الاستقرار ، ومضاعفات لا يعرف مداها الان . لأن هذه التحديات والتحديات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني لن تزيد الا ايمانا ، والا صلابة ، والا مزيدا من الاصرار والعمل والنضال . ان تنفيذ البرنامج الذي أعلن في جنيف في ٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، فرصة نتمنى جميعا ، ألا تضيع ، حتى يتحقق السلام العادل والدائم والشامل في هذه المنطقة التي عانت طويلا وتحملت كثيرا من الصعوبات والالام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد استمعنا الى المتكلم الأخير

في مناقشة هذا البند .

وأحيط الجمعية علما بأن البلدان التالية قد انضمت الى المشتركين في تقديم مشروع القرار A/38/L.40 : جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، فييت نام ، ماليزيا ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هنغاريا .

ولما كان بعض مشاريع القرارات التي عمت في إطار هذا البند ما تترتب عليه آثار ادارية ومالية ، فان الجمعية العامة ستصوت على تلك المشاريع في جلسة لاحقة .

### البند ١٠ من جدول الأعمال

#### تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/38/1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : درجت الجمعية العامة فسي السنوات السابقة على أن تحيط علما بالتقرير السنوي للأمين العام . ولقد أشير الى هذه الوثيقة باهتمام كبير في عدة مناسبات أثناء هذه الدورة .  
وإذا لم أسمع اعتراضاً ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحيط علما بتقرير الأمين العام ؟  
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بهذا نكون قد اختتمنا النظر في البند ١٠ من جدول الأعمال .

### البند ١٣ من جدول الأعمال

#### تقرير محكمة العدل الدولية (A/38/4)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير محكمة العدل الدولية الذي يغطي الفترة من ١ اب/اغسطس ١٩٨٢ الى ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٣ ؟  
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : بهذا نكون قد اختتمنا النظر  
في البند ١٣ من جدول الأعمال .

### البند ٢٤ من جدول الأعمال

#### التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية

( أ ) تقرير الأمين العام (A/38/491) ؛

( ب ) مشروع القرار (A/38/L.32) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعطي الكلمة لوكيل الأمين العام  
للمشؤون القانونية ، السيد كارل أوغست فلايشاور ،

السيد فلايشاور ( وكيل الأمين العام للمشؤون القانونية ) ( ترجمة شفوية

عن الانكليزية ) ؛ يشرفني أن أقدم تقرير الأمين العام المتعلق بالبند ٢٤ من جدول  
الأعمال " التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية " .  
ولقد أدرج هذا البند في جدول الأعمال لتتظّر فيه الجمعية العامة في دورتها  
السادسة والثلاثين ، استجابة لطلب ١٨ عضواً ، في الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين  
لإنشاء اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية . وفي تلك المناسبة ، أقرت الجمعية  
العامة ما قامت به اللجنة من عمل محمود للغاية في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي الداعم  
لجهود الأمم المتحدة . ورجت الجمعية العامة من الأمين العام أن يجرى مشاورات مع الأمين  
العام للجنة بغية زيادة تدعيم التعاون بين المنظمتين ، وتوسيع نطاقه .

وفي دورتها السابعة والثلاثين ، لاحظت الجمعية مع الارتياح البالغ التعاون القائم  
والفعال بين الأمم المتحدة واللجنة في مجال التطوير التدريجي للقانون الدولي ، وتدوينه ،  
وفي المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك ، ورجت من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية  
العامة في هذه الدورة تقريراً عن حالة التعاون بين المنظمتين .

واستجابة لهذا الطلب ، أعد الأمين العام تقريرا ورد في الوثيقة (A/38/491). وكما أشير في التقرير ، وعلى أساس مشاورات أجريت بين اللجنة ومكاتب مختلفة للأمانة ، وفي ضوء خبرة اللجنة واهتماماتها ، أمكن وضع اطار يغطي بعض الجوانب كالتشيل في الاجتماعات والدورات ، وتبادل الوثائق والمعلومات ، وتنسيق برامج العمل ، وهو اطار يكفل ان تواصل اللجنة الاستشارية القانونية الاسيوية الافريقية الاشتراك في عمل وأنشطة مختلف الهيئات والجهزة التابعة للأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة .

ولقد قام تعاون قيم ووثيق بين اللجنة الاستشارية القانونية الاسيوية الافريقية ومكتب الشؤون القانونية للأمم المتحدة ومكتب الممثل الخاص للأمين العام لقانون البحار . وقد اسهب في ذكر نطاق التعاون ومضمونه تفصيلا في الفقرات ٥ و ٦ و ٧ من التقرير . وما تزال الجهود مبذولة لتحديد المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك ، لدعم تعاوننا وتوسيع نطاقه . وواضح ان كل هذه الجهود ستكفل استمرار العلاقة الضمرة بين اللجنة الاستشارية القانونية الاسيوية الافريقية والأمم المتحدة من أجل النهوض بعمل المنظمة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : طبقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٣٥ / ٢

المؤرخ في ١٣ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ ، أعطي الكلمة للأمين العام للجنة الاستشارية القانونية الاسيوية الافريقية ، السيد ب . سـن .



السيد سن (اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية) (ترجمة)

شغوية عن الانكليزية : اسمحو لي نيابة عن اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية أن أقدم لكم تهاننا لا نتخابكم لمنصبكم الرفيع رئيسا للجمعية العامة . وانه لما يليق بممثل بارز لبلاده مثلكم أن يرأس هذه الهيئة هذا العام الذي يحتفل فيه بالذكرى العائتين لولد سيمون بوليفار ، رجل الدول والمحرم العظيم . وأود أن أعتنم هذه الفرصة لا قدم تحية متواضعة لذكرى ذلك الجندي اللامع في قضية الحرية ، الذي كان رمزا لايمان وأمل البشرية في العالم كله .

ان تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الوارد في الوثيقة ( A/38/491 ) والمقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٣٧/٨ الذي اعتمد في الدورة الأخيرة ، قد أوضح بمايجاز حالة التعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمتنا . ولهذا سأقتصر على أن أضع أمام الجمعية بعض الأمور المتعلقة بعملنا مستقبلا ، دعما لجهود الأمم المتحدة ، وهي أمور نقتح دراستها بهدف زيادة تدعيم التعاون بين المنظمتين طبقا للمستهدف في قرار الجمعية العامة ٣٦/٣٨ . وهذه الأنشطة ، التي تتعلق ضمن جملة أمور ، بقانون البحار ، والتعاون الاقتصادي الدولي ، والتنمية التقدمية للقانون الدولي ، قد بدأت بالفعل في ضوء مشاوراتي مع الأمين العام للأمم المتحدة وأعضاء الأمانة في بداية هذا العام . وقد تفضل الأمين العام في رسالته التي بمناسبة دورتنا التي عقدت في طوكيو في أيار/مايو هذا العام بملاحظة :

" ان المشاورات بيننا وبين أمانتنا التي دعا اليها قرار الجمعية العامة

٣٦/٣٨ بتاريخ ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ ، قد أمنت التعاون المستمر والنشط وستظل تكفل ان تستخدم امكانياتنا معا عندما نعالج المسائل الرئيسية في مجال القانون . لقد أحرزنا تقدما بالفعل ، وينبغي أن يكون ذلك التقدم عملا محفزا لكل العمل الذي لم ينجز بعد والذي كرسنا أنفسنا له . "

واننا نشارك تماما في هذه الآراء والمشاعر ، التي ستستمر في توجيه العلاقات بين

الأمم المتحدة ومنظمتنا في السنوات المقبلة .

وأنتقل الآن الى موضوعات محددة . وأود أن أبدأ بقانون البحار . ان اسهامنا في ذلك المجال أثناء سير العمل في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار معروف على نطاق واسع ومعترف به . وقد رحبنا باعتماد الاتفاقية بأغلبية ساحقة في نيسان / ابريل من العام الماضي ، والواقع انه كان من دواعي ارتياحنا أن قامت بتوقيع الاتفاقية في خليج مونتيفغو ١١٩ دولة اثر اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر مباشرة ، مما مهد الطريق لانشاء اللجنة التحضيرية التي بدأت العمل في آذار/ مارس من هذا العام . ومع ذلك ، فان ابرام تلك الاتفاقية لم يمهأ أعمال الأمم المتحدة . فمازال هناك الكثير الذي نحتاج لانجازه حتى نستهل النظام الجديد للمحيطات الذي تجسده الاتفاقية ، وهي اتفاقية تعتبر نتاجا لعملية تفاوض شاقة طالت ١١ عاما . وبالتالي ، فاننا نعتبر استمرار مكتب قانون البحار في مقر الأمم المتحدة في هذه المرحلة رابطة حيوية في تلك العملية .

وبجانب الجهود اللازمة لتشجيع الانضمام الى الاتفاقية والتصديق عليها ، هناك حاجة لتقديم المساعدة الى الحكومات في تفسير وتطبيق أحكام الاتفاقية ، خاصة تلك الأحكام المتعلقة بالتشريعات الوطنية . ويمكن أن يشمل ذلك اتاحة الخبرة التقنية لصياغة التشريعات الوطنية ، ربما من خلال وضع خطوط توجيهية أو اطار نموذجي ، ووضع الطرائق التي يمكن من خلالها تنفيذ أحكام الاتفاقية عمليا ، خاصة حيثما كانت النصوص غير واضحة بما فيه الكفاية ، كالأحكام الخاصة بتحديد المناطق البحرية أو حقوق ومصالح الدول غير الساحلية .

ويغطي برنامج عملنا بشأن قانون البحار الذي أعتمده في دورة طوكيو ، هذه الأمور التي نأمل الاضطلاع بها بالتعاون الوثيق مع مكتب قانون البحار بأمانة الأمم المتحدة .

وبالإضافة لذلك ، مازلنا على اهتمامنا بأعمال اللجنة التحضيرية المعنية بصياغة مشروع اللوائح والتنظيمات ، وكذا بالأمور المتعلقة بالتحضير للمشروع على النحو الوارد في مشروعي القرارين الأول والثاني اللذين اعتمدا مع الاتفاقية .

ويبدو لنا ، بالنظر الى الظروف الحالية ، أن اسرع وأفضل الوسائل التي يمكن أن يبدأ المشروع أعماله من خلالها بمجرد سريان مفعول الاتفاقية ، قد تكون نظاما من الترتيبات التعاونية مع المستثمرين الرواد ، وفي هذا الصدد نأمل أن نتقدم باقتراحات مؤقتة عندما تتناول اللجنة التحضيرية هذه المسألة .

وقبل أن أنتقل الى موضوع آخر ، أود أن أعرب عن حزننا العميق لرحيل البروفيسور برنارد وزوليتا ، الأمين العام المساعد ، وهو في ذروة حياته العملية . وقد كان البروفيسور على ارتباط وثيق بعملية التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمتنا ، ومثل الأمين العام في دورتنا التي عقدت في طوكيو في أيار/مايو هذا العام ، مثلما فعل في كل الدورات تقريبا منذ عام ١٩٧٥ . ونحن نعتبره الصمم الرئيسي لاتفاقية قانون البحار ، وأود أن أعدم تحية متواضعة لذكراه لمساهمته البارزة في توجيهنا خلال عملية التفاوض كممثل لبلاده ، وكرئيس لمجموعة الـ ٧٧ ، وفيما بعد كمسؤول كبير في الأمم المتحدة . وسيفتقده المجتمع الدولي في وقت تشدد فيه حاجته لتلقي التوجيه منه لوضع الاتفاقية موضع التنفيذ . ونحن نعرب عن حزننا العميق لوفاته .

وهناك مجال هام آخر في أعمال الأمم المتحدة اشتركت فيه منظمتنا بنشاط وهو متعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية . وقد تأتى ذلك بصفة خاصة منذ اشتراكنا في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) ، في سياق القرار الذي اتخذ في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة في آب/أغسطس ١٩٨٠ الذي دعا الى اجراء مفاوضات شاملة حول مدى واسع من المسائل المترابطة فيما بينها . ورغم أن المفاوضات الشاملة لم تنجز شيئا بعد ، فقد توصلنا الى قدر كبير من التوضيح أثناء عملية النقاش والتفاوض خلال الأشهر الاثنى عشرة الماضية في محافل كقمة عدم الانحياز بنيودلهي ، واجتماع مجموعة الـ ٧٧ في بوينس ايرس ، والدورة السادسة للاونكتاد ببلغراد ، فيما يتعلق بالبنود والمسائل التي يمكن أن نتناولها تناولا مجددا على مستوى عالمي ، والأولويات التي ينبغي ربطها بذلك من ناحية الواقع العملي ، بضأى عن الخلافات العقائدية أو المواقف التفاوضية المتعنتة .

وبالإضافة لذلك ، أوضح الاتجاه المتدهور للاقتصاد العالمي الذي شهدناه خلال السنتين أو السنوات الثلاث الماضية بجلاء بالغ تواقف الدول ، سواء متقدمة النمو أو النامية ، على غياب العوامل الاقتصادية ، وركزت الاهتمام على التغييرات السريعة في نمط الاقتصاد العالمي ، الذي لم تعد استراتيجيات الستينات والسبعينات تناسبه .

وبهذا الإدراك الجديد نخاطر بأن نأمل أن يكون من الممكن التفكير فسي مفاوضات تجرى داخل الأمم المتحدة بشأن بعض المسائل الاقتصادية المتداخلة التي تتطلب حلا سواء على أساس ملح أو طويل الأجل . وقد يتطلب الأمر إعادة توجيه تفكيرنا ومناهجنا فيما يتعلق بهذه المفاوضات من أجل تعزيز فرص النجاح لها . ولا بد من إيجاد استراتيجيات جديدة ، توجه الى احتياجات الثمانينات ، ويمكن أن تدخل مفهوم المشاركة بين الشمال والجنوب ، وفيما بين بلدان الجنوب .

وإذا ما أمكن إيجاد اتجاه موات لاجراء مفاوضات كهذه بشأن عدد مختار من المسائل ، سنحاول الاسهام في تلك الجهود من خلال اعداد الدراسات والوثائق الأساسية بالاشتراك مع المنظمات الشقيقة كالنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية .

وفي الوقت ذاته ، سنواصل جهودنا الرامية الى تحسين مناخ الاستثمارات سواء في المجالات التقليدية أو الجديدة ، كذلك التي تتعلق بالموارد الكبيرة للمنطقة الاقتصادية الخالصة ، الحية وغير الحية على حد سواء ، عن طريق النهوض بقبول أوسع لمفهوم حماية الاستثمار والمشاركة في شكل مشروعات مشتركة ونظام مناسب لتسوية المنازعات . ونحن نخطط أيضا لتنظيم حلقات دراسية بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي . وذلك لتعزيز اتفاقية فيينا للمبيعات ، واتفاقية التحكيم التجاري ، تنفيذ لقرار الجمعية العامة ٣٦/٣٢ الذي اتخذ في عام ١٩٨١ ، بشأن عمل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري .

وفي مجال التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه ، واصلنا تعاوننا مع لجنة القانون الدولي ، وسعينا لايجاد اهتمام أوسع في بلداننا الأعضاء بالأمور المعروضة على اللجنة السادسة ، عن طريق وضع المذكرات والتعليقات على أكبر بنود جدول الأعمال أهمية ، وكذا باتاحة الفرص للمشاورة أثناء دورة الجمعية العامة . وكبادرة جديدة لتركيز الاهتمام على أعمال الأمم المتحدة في المجال القانوني ، نظمنا لعقد اجتماع للمستشارين القانونيين لحكوماتنا الأعضاء على مستوى عال ، وهو الاجتماع الذي عقد هنا خلال الاسبوعين الماضيين . وقد كانت قيد نظر اجتماع المستشارين القانونيين - بين أمور أخرى - مسألة النهوض بقبول أوسع للاتفاقات الرئيسية المبرمة تحت اشراف الامم المتحدة والتصديق عليها ، والتحسينات الممكن ادخالها على طرائق بحث العمل المعروض على اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي ومؤتمر الوزراء المفوضين .

كما تناول اجتماع المستشارين القانونيين بندا رئيسيا آخر هو امكانية استخدام جهاز التحكيم التابع لمحكمة العدل الدولية استخداما أوسع ، في ظل قواعد المنقحة ، في سياق قراري الجمعية العامة ٣٢٣٢ (د-٢٩) ، و ٣٧/١٠ الصادر في العام الماضي . ونحن نرى انه يمكن أن يكون للمحكمة دور أوسع في المستقبل ، وبصفة خاصة في سياق المنازعات البحرية التي تحيلها اليها الاطراف بموجب اتفاقات خاصة . ولقد شجعنا على هذا الاعتقاد حقيقة انه خلال العامين الماضيين أحيلت ثلاث حالات بالفعل الى المحكمة بموجب اتفاقات خاصة ، وفي حالتين منها كانت احدي الدول الاعضاء طرفا فيها .

ومن البنود الاخرى ذات الاهمية في سياق تعاوننا مع الأمم المتحدة مقرر دورتنا التي عقدت في طوكيو بتناول نواح معينة لسألة معاملة اللاجئين بالدراسة بناءً على اقتراح مفوض الأمم المتحدة السامي . وكانت لجنتنا قد بحثت الموضوع في سنوات سابقة ، وتوج ذلك باعتمادها عام ١٩٦٦ ، لمجموعة من المبادئ عرفت باسم " مبادئ بانكوك " . وقد أسهمت تلك المبادئ اسهاما كبيرا في اعتماد اعلان الأمم المتحدة المتعلق باللجوء الاقليمي . فسي السنة التالية ، أما الناحيتان المتعلقةتان بمعاملة اللاجئين واللذان تزعم دراستهما فورا فهما : مبدأ اقتسام العبء ومفهوم العودة الطوعية ، مع مراعاة قرار الجمعية العامة ١٢٤/٣٥ وسيتمثل الغرض الرئيسي لدراستنا في المساعدة في جهود المفوض السامي في المهمة الانسانية المتعلقة بمعالجة مشكلة اللاجئين ، وذلك بامكانية ادراج مجموعة من المبادئ القانونية ، لتطبيقها في ممارسة الدول للقواعد والممارسات التي برزت تدريجيا .

قبل أن أختتم كلمتي أود أن أذكر تطورا ذا مغزى يتسم بأهمية كبرى لمنظمتنا هو المقرر الذي اتخذته حكومة جمهورية الصين الشعبية بالمشاركة في لجنتنا بوصفها عضوا كامل العضوية . وكانت الصين تشارك في أعمالنا عن طريق وفود المراقبين منذ دورة جاكارتا التي عقدت في عام ١٩٨٠ ، عندما احتفلنا بالذكرى الخامسة والعشرين لمؤتمر باندونج التاريخي . كما اشتركت أيضا في دوراتنا اللاحقة وفي الاجتماعات والمشاورات غير الرسمية . وسوف يساعد اضافة الطابع الرسمي على عضوية الصين بمنظمتنا على سد ثغرة ظلت تؤثر لوقت طويل على عضويتنا ، التي ستشمل الان تقريبا جميع الدول الكبرى في المنطقة الاسيوية الافريقية . وهذا - في الواقع - سيعزز دورنا بوجه عام ، كما سيساعد في سياق جهودنا المؤيدة لأنشطة الأمم المتحدة .

الرئيسي ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : أعطى الكلمة الان لممثل اليابان

ليقدم مشروع القرار A/38/L.32 .

السيد كورودا ( اليابان ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : أود فسي

الهداية أن أتقدم بالشكر للدكتور سن امين عام اللجنة الاستشارية القانونية الافريقية الاسيوية على بيان الاستهلاكي المفيد الذي أصغيت اليه باهتمام بالغ كما اني امتن أيضا للأمين

العام للأمم المتحدة على تقريره الموزع بصفته الوثيقة A/38/491 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية الذي قدمه منذ لحظات وكيل الأمين العام للشؤون القانونية السيد فلايشاور .

ان اليابان ، بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين ، تعلق أهمية بالغة على عمل اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية . وقد كان من دواعي السرور العظيم لبلدي أن استضاف دورة اللجنة الثالثة والعشرين التي عقدت في طوكيو من ١٦ الى ٢٠ أيار/مايو من هذا العام . ونحن نعتقد انه قد اجريت مناقشات مثمرة بشأن عدد من القضايا في تلك الدورة . وكانت تلك اللجنة قد شكلت من سبعة أعضاء فقط في عام ١٩٥٥ للدراسة السائل الفنية المشتركة بين آسيا وأفريقيا ، ثم نمت نوا كبريا منذ ذلك الحين ، فأصبحت عضويتها الحالية تضم . ٤ دولة من القارتين . ويبين هذا النمو بجلاء روح التعاون بين أعضاء اللجنة ، والجهود الدؤوبة التي تبذلها أمانتها العامة . وأود أن أشيد اشادة خاصة بالدكتور سن الذي عمل باخلاص بوصفه أميناً عاماً للجنة منذ انشائها . والواقع ان التقدم المستمر الثابت للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية يرجع ، بدرجة كبيرة ، الى الحماس الذي لا يفتقر والقيادة الهادفة للدكتور سين ، مما كان مصدر تشجيع لكل عضو من أعضاء اللجنة .

ولا تزال اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية بتوفيرها محفلاً لتبادل وجهات النظر بشكل حر ومناقشة المشاكل القانونية المشتركة بين الخبراء من البلدان الأفريقية والآسيوية ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، تسهم اسهاماً هاماً في تعميق التفاهم وتعزيز العلاقات الودية بين البلدان في المنطقتين . وفي هذا الصدد ، ترحب حكومة اليابان ترحيباً صادقاً بمشاركة الصين مؤخراً بوصفها عضواً جديداً في اللجنة .

ان أنشطة اللجنة لم تعد بالنفع على بلدان افريقيا وآسيا وحدها . ان يحضر الدورات السنوية للجنة - كدليل على الاهتمام العالمي بها - عدد متزايد من المراقبين من خارج المنطقة الأفريقية الآسيوية . وفي حقيقة الأمر ، اشترك أكثر من ٣٠ بلداً من خارج المنطقة في الدورة التي عقدت بطوكيو . وعلاوة على ذلك ، أسهمت اللجنة بجلاء ، من خلال تعاونها مع شتى أجهزة ومؤتمرات الأمم المتحدة ، في تعزيز السلم والرفاهية في أرجاء المجتمع الدولي .

وعلى وجه الخصوص دعمت اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية علاقات التعاون الوثيق مع أجهزة الأمم المتحدة المشابهة لـ لجنة القانون الدولي ، ولجنة القانون الدولي التجاري ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وتنبغي الإشارة أيضا الى أن اللجنة قامت بدور بناء للغاية في صياغة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار .

وكما أشار بعض الأعضاء الافريقيين والآسيويين في اللجنة السادسة في بياناتهم بتقدير ، قامت أمانة اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية بتزويدهم ، مرة أخرى ، في هذا العام بمعلومات أساسية على درجة كبيرة من الفائدة لمساعدة دولهم الأعضاء في أعمالها خلال الدورة الحالية للجمعية العامة . وبالإضافة الى ذلك نظمت أمانة اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية مؤخرا اجتماعات للمستشاريين القانونيين من وزارات خارجية الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية وأجرت تبادلا مفيدا لوجهات نظر فيما يتعلق بالقضايا ذات الاهتمام المشترك . ونحن على ثقة من أنه سيكون للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية دور لا غنى عنه تقوم به في المستقبل أيضا ، ولهذا فاننا نرحب بعلاقات التعاون الوثيق بينها وبين هذه الهيئة العالمية .

وبالتالي فاني نيابة عن جميع مقدمي مشروع القرار وهم الأردن ، وأستراليا ، والامارات العربية المتحدة ، واندونيسيا ، وباكستان ، وبنغلاديش ، وتايلند ، وتركيا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجمهورية العربية السورية ، وسرى لانكا ، وسيراليون ، والصومال ، والعراق ، والفلبين ، وقبرص ، وكينيا ، ومصر ، ومنغوليا ، وموريشيوس ، ونيبال ، ونيجيريا ، ونيوزيلندا ، والهند ، واليابان يسرني بالغ السرور أن أقدم مشروع القرار الذي وزع في الوثيقة A/38/L.32 بشأن البند ٢٤ من جدول الأعمال المعنون " التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية " وأوصى الجمعية العامة باعتماده بتوافق الآراء .



الرئيس ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : أعطي الكلمة للسيد ممثل الهند الذى سيتقدم ببيان كممثل للبلد المضيف للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية .

السيد أيار (الهند) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : اننا نشعر بالامتنان للأمين العام للأمم المتحدة لتقريره عن البند ٢٤ من جدول الأعمال المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية . ونشعر بالامتنان أيضاً أمين عام اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية للبيان الذى أدلى به حول الموضوع . ولم يحدد التقرير والبيان فحسب المجالات التى يوجد فيها تعاون واسع النطاق بالفعل بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ، بل وبيّنا أيضاً المجالات التى تبشر بالخير فى المستقبل حيث يمكن تكثيف ذلك التعاون بما يعود بالفائدة المتبادلة على المنظمين ، ولهذا نحث على اعتماد مشروع القرار المعروف علينا بتوافق الآراء ، والذى كانت الهند من واضعيه .

ان اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية منظمة دولية حكومية فريدة فى نوعها ، أنشئت كنتيجة ملموسة لمؤتمر باند ونغ التاريخي ، وهي منظمة تجمع شمل القارتين الآسيوية والافريقية لتتعاوننا بصورة أساسية بشأن مسائل القانون الدولي . وبمـرور السنين ، غدت اللجنة محفلاً بالغ الأهمية للقادة والقانونيين الآسيويين والافريقيين لتبادل وجهات النظر فيما يتعلق بالبرامج وتعزيزها لا فيما يتصل بالمسائل القانونية فحسب ، بل وفيما يتصل بالمسائل الاقتصادية أيضاً . وما فتئت اللجنة ، كما توخى آباؤها المؤسسون ، تسدى خدمات قيمة للبلدان الآسيوية والافريقية بتنظيم دورات سنوية واجتماعات بين الدورات وعقد حلقات عمل وحلقات دراسية وبرامج تدريبية تتناول مختلف نواحي القانون والعلاقات الاقتصادية . لقد ساهمت اللجنة بقيامها بتنظيم وابرار آراء ومصالح البلدان الآسيوية والافريقية ومصالح وآراء جميع البلدان النامية ، مساهمة كبرى فى عملية تدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي .

وأعمال اللجنة في مجالات كقانون المعاهدات ، وخلافة الدول ، والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والبيئة ، وقانون الفضاء ، قد اتسمت بأهمية كبرى بالنسبة لأعمال الأمم المتحدة . ولقد أقامت اللجنة أيضا علاقات وثيقة مع مختلف هيئات الأمم المتحدة ، كمحكمة العدل الدولية ، ولجنة القانون الدولي ، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي . وما فتئت ، منذ قبولها باعتبارها مراقبا للأمم المتحدة ، تشترك بنشاط في أعمال الجمعية لا سيما في أعمال اللجنة السادسة . وفي هذا المجال ، أسدت اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية مساعدة قيمة للدول الأعضاء في هذه اللجنة بتزويدهم بمعلومات أساسية واطاحة الفرص للتشاور بشأن مختلف بنود جدول الأعمال المعروضة على اللجنة السادسة .

وبالإضافة إلى كل ذلك ، نظمت اللجنة في هذا العام ، أثناء الدورة الثامنة والثلاثين الحالية للجمعية العامة ، مشاورات فيما بين المستشارين القانونيين التابعين لوزراء خارجية الدول الأعضاء فيها بشأن بعض المسائل الهامة ، التي هي موضع اهتمام الدول الآسيوية والأفريقية ، وموضع اهتمام من جانب الأمم المتحدة . ولقد عالجت تلك المشاورات مسألة الحصانة السيادية ، ودور الخدمات الاستشارية القانونية في الحكومات الأعضاء بشأن مشاكل القانون الدولي ، ودور محكمة العدل الدولية مع الإشارة بشكل خاص إلى التماس فتاوى بشأن مسائل معينة ، واستخدام اختصاصها على نطاق أوسع ، والنهوض بقبول التصديق على الاتفاقات الكبرى المبرمة تحت رعاية الأمم المتحدة على نطاق أوسع ، وطرائق العمل لبحث الأعمال المعروضة على اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي ، وعلى مؤتمرات الأمم المتحدة للمفوضين .

ونشعر بالامتنان للوثائق الممتازة التي قدمتها أمانة اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية للخبراء القانونيين لتمكينهم من مناقشة تلك المسائل بتعمق . وقد أسهم أيضا كل من السيد ب . سن أمين اللجنة ، والسيد كارل أوغست فلايشهاور وكيل الأمين العام والمستشار القانوني للأمم المتحدة أسهما كبيرا في الحوار بين المستشارين القانونيين بتزويدهم بمعلومات مفيدة وإيضاحات وأفكار محفزة . ومع ان

هذه المشاورات كانت قصيرة الأمد الا أنها ترتبت عليها حصيلة وفيرة من المعلومات والأفكار . ومن أمثلة التعاون الوثيق والفعال الذي نما بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية التعاون في مجال تدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي وما الى ذلك من المجالات ذات الاهتمام المشترك . ونحن نتطلع الى مزيد من فرص التشاور والتعاون هذه مستقبلا .

وقبل أن أختتم كلمتي دعوني أنتهز هذه الفرصة كي أرحب بجمهورية الصين الشعبية عضوا جديدا في اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية فنحن نتطلع الى مشاركتها في أعمال اللجنة . ومع انضمام جمهورية قبرص في ١٩٨١ ، وانضمام الصين الآن ، أصبحت اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية تضم ٤١ عضوا .

السيد كحالة (الجمهورية العربية السورية) : ان التعاون بين اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية والأمم المتحدة في نطاق تطوير القانون الدولي وتدوينه ، هو من الأمور التي ينظر إليها وفد بلادى بعين الاهتمام والرعاية ، خصوصاً وقد سبق أن شاركت هذه اللجنة في نشاطات مختلف هيئات وأجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها ولجانها المتخصصة ، ولا سيما في أعمال لجنة القانون الدولي ، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وكذلك مساعيها في التعريف بأعمال الأمم المتحدة في ميدان التطوير التدريجي للقانون الدولي ، وفي تسوية المنازعات حول المسائل الاقتصادية والتجارية بتطبيق نظام التحكيم للجنة القانون التجاري الدولي ، وفي المساعدة في وضع أسس النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وفي السير قدماً بأعمال اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار .

ان وفد بلادى يذكر بفخر الانجازات السابقة التي حققتها اللجنة وذلك بمساهمتها بشكل نشط في مؤتمرات هامة للأمم المتحدة تكلفت بوضع اتفاقيات دولية تناولت العلاقات الدبلوماسية ، وقانون المعاهدات ، وخلافة الدول ، والبيع الدولي للسلع ، وقانون البحار . كما يشيد وفد بلادى بالجهود التي تبذلها اللجنة من أجل تشجيع الدول على الانضمام والتصديق على معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة ، وكذلك من أجل تنظيم برامج تدريبية وحلقات دراسية عن المواضيع ذات الأهمية العامة .

وفي هذه المناسبة يود وفد بلادى ، على وجه الخصوص ، الاشارة الى الاجتماعات المفيدة التي عقدها الخبراء القانونيون للجنة منذ أيام قليلة ، والتي ناقشت خلالها مواضيع قانونية على جانب كبير من الأهمية ، ومن أبرزها موضوع التطبيق الحديث لقانون الولايات المتحدة الأمريكية الخاص بحصانات السيادة لعام ١٩٧٦ ، وموضوع تنظيم الاستشارات القانونية بشأن قضايا القانون الدولي في حكومات الدول الأعضاء ، وموضوع التشجيع على التوقيع والتصديق على الاتفاقيات الدولية ذات الأهمية الخاصة ، وموضوع الوسائل المبسطة لمراجعة واستشارة محكمة العدل الدولية ، وموضوع ترشيد أعمال اللجنة السادسة القانونية وأعمال لجنة القانون الدولي ومؤتمرات المفوضين .

(السيد كحالة، الجمهورية  
العربية السورية)

قبل اختتام هذه الكلمة فان وفد بلادى يود توجيه الشكر اليكم لاتاحة الفرصة له للتحديث في هذا الموضوع ، كما يود توجيه الشكر والتقدير للسيد أمين عام اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية السيد السفير سن للجهود التي يبذلها في مجال التعاون مع الأمم المتحدة في ميدان تطوير القانون الدولي ، وصورة خاصة لجهوده في اعداد الدراسات القانونية حول مواضيع جدول أعمال الجمعية العامة وحول المواضيع الأخرى .

السيد وحيد (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أطلع

وفد بلادى باهتمام بالغ على تقرير الأمين العام A/38/491 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية . كما أصفينا أيضا الى البيان الشامل الذي القاه الأمين العام للجنة الاستشارية القانونية الدكتور سن .

منذ انشئت اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية عام ١٩٥٦ به هدف أساسي هو مساعدة البلدان الآسيوية والافريقية في مجال القانون الدولي ، شهدنا التطور والنمو في علاقاتها المثمرة مع لجنة القانون الدولي ومع الأمم المتحدة . وما يبعث على الارتياح ، ان ذلك قد ترتب عليه ايجاد شبكة من التعاون المتبادل بين البلدان الآسيوية والافريقية ذاتها ، وبينها وبين لجنة القانون الدولي والأمم المتحدة . صعبارة أخرى ، فان اللجنة الاستشارية القانونية كانت لها دور كبير في تعزيز التعاون الدولي والاقليمي في مجال القانون الدولي . وفي قيامها بذلك واصلت اللجنة التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ووكالاتها وأجهزتها العديدة المشتغلة بمجالات القانون والعلاقات الاقتصادية والبيئية ومشكلة اللاجئين وموارد المحيطات والفضاء الخارجي . وعلاوة على ذلك ، نظرت اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية على أساس الدراسات المنظمة التي تعدها الأمانة ، ما فتئت مسائل كانت أو مازالت على جدول أعمال لجنة القانون الدولي أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . . الخ . وتلك الدراسات ذات أهمية

بالفة للدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية للحصول على معلومات أساسية وصياغة سياساتها كل على حدة . ويود وفد بلادي أن يفتنم هذه الفرصة ليتقدم بالشكر الى اللجنة الاستشارية القانونية على اسهامها القيم .

لذلك كان من الملائم أن تمنح اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية مركز المراقب في الأمم المتحدة منذ ثلاث سنوات تقريبا . ونحن نعتقد أن ذلك كان تقديرا عادلا للجهود المثمرة التي واصلت اللجنة الاستشارية القانونية القيام بها في الماضي . ونأمل أن نشهد ونفس الروح تعاونا بناء أكثر من جانب هذه اللجنة في المستقبل .

وقد كانت اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية وهي تعبير عن تطلعات شعوب آسيا وأفريقيا إلى تأكيد سيادتها واستقلالها على أساس مبادئ القانون الدولي والعدالة تفتقر بوصفها مثالا لكل شعوب القارتين إلى عضوية الصين . وقد صرح الآن ذلك القصر الخطير ، حيث أصبحت الصين عضوا كامل العضوية في اللجنة . ونحن نرحب ترحيبا حارا بانضمام الصين إلى اللجنة كذلة شقيقة تربطها بباكستان علاقات تقليدية من الصداقة الوثيقة والتعاون - فاشترك الصين سيأتي معه بفائدة الحكمة والتجربة الفريدة لحضارة عظيمة وعريقة مما سيثري اللجنة بغير شك ويعزز هدفها فيما يخص التعاون العالمي في مجال التطوير التدريجي للقانون الدولي .

وتهتم باكستان اهتماما بالغا بعمل ومدى اولات اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية . ونود ان يتسع التعاون بين اللجنة والامم المتحدة ويزدهر . وتأكيدا لاهتمامنا بتعزيز ذلك التعاون ، قرر وفد بلادى ان يشترك في تقديم مشروع القرار بشأن " التعاون بين الامم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية " الوارد في الوثيقة A/38/L.32 . ونأمل ان يحظى مشروع القرار هذا بموافقة جميع الوفود .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : هل لي ان اعتبر ان الجمعية

العامة تود اعتماد مشروع القرار هذا ؟

اعتمد مشروع القرار A/38/L.32

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : بهذا تنتهي الجمعية من نظـر

الهند ٢٤ من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٥ / ١٣